

بالجلوس.

٨- كتاب صلاة العيدين^(١)

(١) هي عند الشافعي وجمهور أصحابه وجماعته العلماء: سنة مؤكدة وقال أبو سعيد الإصطخري من الشافعية: هي فرض كفاية وقال أبو حنيفة: هي: واجبة فإذا قلنا: فرض كفاية فانتفع أهل موضع من إقامتها فوكلوا عليها كسائر فروض الكفاية وإذا قلنا: إنها سنة لم يقاتلوا بتركها كسنة الظهر وغيرها وقيل: يقاتلون لأنها شعار ظاهري قالوا: وسمي عيداً لعوده وتكرره وقيل: لعود السرور فيه وقيل: تفاؤلاً بعوده على من أدركه كما سميت القافلة حين خروجها تفاؤلاً لقفولها سالمة وهو رجوعها وحقيقتها الراجعة.

١- (٨٨٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْلٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قال ابن رافع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: شَهِدْتُ صَلَاةَ الْفِطْرِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخُطُبُ^(١)، قَالَ: فَتَزَلُّ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ الرِّجَالُ يَدَيْهِ^(٢)، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْفَعُهُمْ، حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ^(٣)، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً» (المنحة: ١٢). قَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ، حِينَ فَرَّغَ مِنْهَا: «أَنْتُمْ عَلَى ذَلِكَ؟» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً، لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا مِنْهُنَّ: نَعَمْ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَا يُدْرِي حِينَئِذٍ مَنْ هِيَ^(٤)، قَالَ: «فَتَصَدَّقْنَ». فَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلُمُّ! فَنَدَى لَكُنْ أَبِي وَأُمِّي! فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتَنَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ^(٥). (راجع البخاري: ٩٦٢ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠).

(١) فيه دليل لمذهب العلماء كافة: أن خطبة العيد بعد الصلاة قال القاضي: هذا هو المتفق عليه من مذاهب علماء الأمصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده إلا ما روي: أن عثمان في شطر خلافة الأخير قدم الخطبة لأنه رأى من الناس من تقوته الصلاة وروى مثله عن عمر وليس بصحيح وقيل: أن أول من قلعها معاوية وقيل: مروان بالمدينة في خلافة معاوية وقيل: زياد بالبصرة في خلافة معاوية. وقيل: فعله ابن الزهري في آخر أيامه.

(٢) قوله: (يجلس الرجال يده) هو بكسر اللام المشددة أي: يأمروهم

(٣) قوله: (فتزل النبي ﷺ حتى جاء النساء ومعه بلال) قال القاضي: هذا النزول كان في أثناء الخطبة وليس كما قال إنما نزل إليهن بعد فراغ خطبة العيد وبعد انقضاء وعظ الرجال وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر قال: فصلى ثم خطب الناس فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن فهذا صريح في أنه أتاهن بعد فراغ خطبة الرجال وفي هذه الأحاديث استحباب وعظ النساء وتذكيرهن بالآخرات وأحكام الإسلام وحثهن على الصدقة وهذا إذا لم يترتب على ذلك مفسدة وخوف على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما.

وفيه: أن النساء إذا حضرن صلاة الرجال وجماعهم يكن بمعزل عنهم خوفاً من فتنة أو نظرة أو فكر ونحوه.

وفيه: أن صدقة التطوع لا تقتصر إلى إيجاب وقبول بل تكفي فيها المعاطاة؛ لأنهن القين الصدقة في ثوب بلال من غير كلام منهن ولا من بلال ولا من غيره وهذا هو الصحيح في مذهبنا وقال أكثر أصحابنا العراقيين: تقتصر إلى إيجاب وقبول باللفظ كالمهبة والصحيح الأول وبه جزم المحققون.

(٤) قوله: (فقالت امرأة واحدة لم يجبه غيرها منهن: يا نبي الله لا يدري حيثن من هي) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم حيثن وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ قال هو وغيره وهو تصحيف وصوابه لا يدري حسن من هي وهو: حسن بن مسلم رواية عن طائوس عن ابن عباس ووقع في البخاري على الصواب من رواية إسحاق نصر عن عبد الرزاق لا يدري حسن قلت: ويحتمل تصحيح حيثن ويكون معناه: لكثرة النساء واشتغالهن ثيابهن لا يدري من هي.

(٥) قوله: (فجعلن يلقين الفتن والخواتيم في ثوب بلال) هو بفتح الفاء والتاء المثناة فوق وبالحاء المعجمة واحدها: فتحة كقصة وقصب واختلف في تفسيرها ففي صحيح البخاري عن عبد الرزاق قال: هي الخواتيم العظام وقال الأصمعي: هي خواتيم لا فصوص لها وقال ابن السكيت: خواتيم تلبس في أصابع اليد وقال ثعلب: وقد يكون في أصابع الواحد من الرجال وقال ابن دريد: وقد يكون لها فصوص وتجمع أيضاً فتحات وأفتاخ والخواتيم جمع خاتم وفيه أربع لغات: فتح التاء وكسرهما وخاتام وخيتام وفي هذا الحديث جواز صدقة المرأة من مالها بشئير إذن زوجها ولا يتوقف ذلك على ثلث مالها هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال مالك: لا يجوز الزيادة على ثلث مالها إلا برضاء زوجها ودليلنا من الحديث: أن النبي ﷺ لم يسألن استأذن أزواجهن في ذلك أم لا وهل هو خارج من الثلث أم لا؟ ولو اختلف الحكم بذلك لسأل وأشار القاضي إلى الجواب عن مذهبه. بأن الغالب حضور أزواجهن فتركهم الإنكار يكون رضاء بفعلهن.

وهذا الجواب ضعيف أو باطل؛ لأنهن كن معترلات لا يعلم الرجال من المتصدقة منهن من غيرها ولا قدر ما يتصدق به ولو علموا فسكوتهم ليس إذناً.

٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ.

مكرر وهو صحيح ومعناه: ويلقيين كذا ويلقيين كذا كما ذكره في باقي الروايات.

(٣) قال القاضي: هذا الذي قاله عطاء غير موافق عليه وليس كما قال القاضي بل يستحب إذا لم يسمعن أن يأتين بعد فراغه ويعظهن ويذكرهن إذا لم يترتب الآن وفي كل الأزمان بالشروط المذكورة وأي دافع يدفعها عن هذه السنة الصحيحة والله أعلم.

٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ، قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ^(١)، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَعَّظَ النَّاسَ، وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى، حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ، فَإِنْ أَكْثَرْتُنَّ خُطْبُ جَهَنَّمَ». فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ^(٢) سَفَعَاءُ الْخَدَّيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «لَأَنْكُنَّ نَكْثَرُ الشَّكَاةِ^(٣)»، وَتَكْفُرَنَّ الْعَشِيرَ^(٤). قَالَ: فَجَعَلَنِي تَصَدَّقْنَ مِنْ خُلِيِّهِنَّ، يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرِطِيهِنَّ^(٥) وَخَوَاتِيهِنَّ.

(١) قوله: (قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ) هذا دليل على: أنه لا أذان ولا إقامة للعید وهو إجماع العلماء اليوم وهو المعروف من فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ونقل عن بعض السلف فيه شيء خلاف إجماع من قبله وبعده ويستحب أن يقال: فيها الصلاة جامعة بنصبها الأول على الإغراء والثاني على الحال.

(٢) قوله: (فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ) هكذا هو في النسخ: سطة بكسر السين وفتح الطاء المخففة وفي بعض النسخ: واسطة النساء قال القاضي: معناه: من خيارهن والوسط: العدل والخيار قال: وزعم حذاق شيوخنا: أن هذا الحرف مغير في كتاب مسلم وأن صوابه من سفة النساء وكذا رواه ابن أبي شيبة: في مسنده والنسائي: في سننه وفي رواية لابن أبي شيبة: امرأة ليست من غلبة النساء وهنا ضد التفسير الأول وبعضه قوله بعده: سفعا الخدين هذا كلام القاضي وهذا الذي ادعوه من تغيير الكلمة غير مقبول بل هي صحيحة وليس المراد بها من خيار النساء كما فسر هو بل المراد: امرأة من وسط النساء جالسة في وسطهن قبال الجوهري وغيره من أهل اللغة: يقال: وسطت القوم أسطهم وسطاً وسطة أي: توسطتهم.

(٣) قوله ﷺ: (تَكْثُرُنَّ الشَّكَاةَ) هو بفتح الشين أي: الشكوى.

(٤) قوله ﷺ: (وَتَكْفُرَنَّ الْعَشِيرَ) قال أهل اللغة العشير: المعاشرة والمخالط وحمله الأكثرون هنا على: الزوج وقال آخرون: هو كل غلط قال الخليل: يقال: هو العشير والعشير على القلب ومعنى الحديث: أنهم يتحدثون الإحسان لضعف عقولهن وقلة معرفتهن فيستدل به على ذم من يجحد إحسان ذي إحسان.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: اشْهَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، قَالَ ثُمَّ خُطِبَ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسَمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ، فَذَكَرَهُنَّ، وَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، وَبِلَالٍ قَائِلٌ بِثَوْبِهِ^(١)، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْخَاتَمَ وَالْخُرْصَ وَالشَّيْءَ. (إخرجه البخاري: ٩٨ و ١٤٤١ و ٨٦٣ و ٩٧٥ و ٩٧٧ و ٥٢٤٩ و ٧٣٢٥. وانظر الحديث الآتي برقم ١٣ من هذا الباب).

(١) قوله: (وبِلَالٍ قَائِلٌ بِثَوْبِهِ) هو بهمزة قبل اللام يكتب بالياء أي: فاتحاً ثوبه للأخذ فيه وفي الرواية الأخرى: وبِلَالٍ بَاسِطُ ثَوْبِهِ معناه: أنه بسطه ليجمع الصدقة فيه ثم يفرقها النبي ﷺ على المحتاجين كما كانت عادته ﷺ في الصدقات المتطوع بها والزكوات وفيه دليل على أن الصدقات العامة إنما يصرفها في مصارفها الإمام.

٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، (ح).

وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، كَلَامُهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣- (٨٨٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ.

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى، قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خُطِبَ النَّاسَ، فَلَمَّا قَرَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ، وَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَرَهُنَّ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بِأَمِيطُ ثَوْبِهِ، يُلْقِينَ النِّسَاءَ صَدَقَةً^(١).

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةَ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ صَدَقَةً يَتَصَدَّقْنَ بِهَا حَيْثُ تُلْقِي الْمَرْأَةُ فَتَخَهَا، وَيُلْقِينَ وَيُلْقِينَ^(٢).

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذَكُرُهُنَّ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي! إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟^(٣) (إخرجه البخاري: ٩٥٨ و ٩٦١ و ٩٧٨).

(١) قوله: (يلقين النساء صدقة) هكذا هو في النسخ: يلقين وهو حائز على تلك اللغة القليلة الاستعمال منها: يتعاقبون فيكم ملائكة وقوله: أكلوني البراغيث.

(٢) قوله: (تلقي المرأة فتخها ويلقين ويلقين) هكذا هو في النسخ

قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ، فَيَتَذَّرُ بِالصَّلَاةِ^(١)، فَإِذَا صَلَّى صَلَاتَهُ وَسَلَّم، قَامَ فَاقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مُصَلَّاهُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ يَبْغِي، ذَكَرَهُ لِلنَّاسِ، أَوْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، أَمَرَهُمْ بِهَا، وَكَانَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا». وَكَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَصَدَّقُ النِّسَاءُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مَرْوَانَ ابْنَ الْحَكَمِ، فَخَرَجَتْ مُخَاصِرًا مَرْوَانَ^(٢)، حَتَّى آتَيْنَا الْمُصَلَّى، فَإِذَا كَثِيرُ ابْنِ الصَّلْتِ قَدْ بَنَى مَبْرَأً مِنْ طَيْنٍ وَلَبِنٍ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُنَازِعُنِي يَدَهُ، كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحْوَ الْعَبِيرِ، وَأَنَا أَجْرُهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ^(٣)، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ: أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟^(٤) فَقَالَ: لَا، يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ تَرِكَ مَا تَعْلَمُ، قُلْتُ: كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ^(٥) (ثَلَاثَ مِرَارٍ ثُمَّ انْصَرَفَ)^(٦) (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٩٥٦).

(١) هذا دليل لمن قال: باستحباب الخروج لصلاة العيد إلى المصلى وأنه أفضل من فعلها في المسجد وعلى هذا عمل الناس في معظم الأمصار وأما أهل مكة فلا يصلونها إلا في المسجد من الزمن الأول ولأصحابنا وجهان: أحدهما الصحراء أفضل لهذا الحديث والثاني وهو الأصح عند أكثرهم: المسجد أفضل إلا أن يضيق قالوا: وإنما صلى أهل مكة في المسجد لسعته وإنما خرج النبي ﷺ إلى المصلى لضيق المسجد فدل على أن المسجد أفضل إذا اتسع.

(٢) قوله: (فخرجت مخاصراً مرواناً) أي: مماشياً له يده في يدي هكذا فسروه.

(٣) فيه أن الخطبة للعيد بعد الصلاة وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان المنكر عليه والياً وفيه أن الإنكار عليه يكون باليد لمن أمكنه ولا يجزي عن اليد اللسان مع إمكان اليد.

(٤) قوله: (أين الابتداء بالصلاة) هكذا ضبطناه على الأكثر وفي بعض الأصول: الابتداء بالإلا التي هي للاستفتاح وبعدنا نون ثم باء موحدة وكلاهما صحيح والأول أجود في هذا الموطن؛ لأنه ساقه للإنكار عليه.

(٥) قوله: (لا تأتون بخير مما أعلم) هو كما قال؛ لأن الذي يعلم هو طريق النبي ﷺ وكيف يكون غيره خيراً منه.

(٦) قوله: (ثم انصرف) قال القاضي: عن جهة المنبر إلى جهة الصلاة وليس معناه: أنه انصرف من المصلى وترك الصلاة معه بل في رواية البخاري: أنه صلى معه وكلمه في ذلك بعد الصلاة وهذا يدل على صحة الصلاة بعد الخطبة ولولا صحتها كذلك لما صلاها معه واتفق أصحابنا على: أنه لو قدمها على الصلاة صحت ولكنه يكون تاركاً للسنة مفوتاً للفضيلة بخلاف خطبة الجمعة فإنه يشترط لصحة صلاة الجمعة تقدم

(٥) قوله: (من أقرطهن) هو جمع قرط قال ابن دريد: كل ما على من شحمة الأذن فهو قرط سواء كان من ذهب أو خرز وأما الخرص: فهو الحلقة الصغيرة من الخلسي قال القاضي: قيل الصواب قرطهن بخلاف الألف وهو المعروف في جمع قرط كخروج وخرجة ويقال في جمعه: قراط كرمح ورماح قال القاضي: لا يعد صحة أقرطة ويكون جمع جمع أي: جمع قراط لا سيما وقد صح في الحديث.

٥-(٨٨٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ حِينَ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ لَا أَذَانَ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ، وَلَا إِقَامَةً، وَلَا نِدَاءً، وَلَا شَيْءَ^(١)، لَا نِدَاءَ يَوْمَئِذٍ وَلَا إِقَامَةً. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٩٦٠).

(١) هذا ظاهره مخالف لما يقوله أصحابنا وغيرهم: أنه يستحب أن يقال: الصلاة جامعة كما قلنا فيتأول على أن المراد: لا أذان ولا إقامة ولا نداء في معناه ولا شيء من ذلك.

٦-() وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ.

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ أَوَّلَ مَا يُبْعَثُ لَهُ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَلَا تُؤَذَّنُ لَهَا، قَالَ: فَلَمْ يُؤَذَّنْ لَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَهُ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ، قَالَ: فَصَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٩٥٩).

٧-(٨٨٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)، عَنْ سِمَاكِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

٧-(٨٨٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٩٥٧ وَ ٩٦٣).

٩-(٨٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَابٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ،

خطبتها عليها؛ لأن خطبة الجمعة واجبة وخطبة العيد مندوبة.

١- باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، مفارقات للرجال

١٠- (٨٩٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: أَمَرَنَا تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَخْرُجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ^(١)، وَأَمَرَ الْحَيْضُ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصَلَّى الْمُسْلِمِينَ^(٢). [أخرجه البخاري: ٣٥١ و ٩٧٤ و ٩٨١].

(١) قولها: «أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور» قال أهل اللغة: العواتق جمع عاتق وهي الجارية البالغة، وقال ابن دريد: هي التي قاربت البلوغ. قال ابن السكيت: هي ما بين أن تبلغ إلى أن تعنس ما لم تتزوج، والتعنس طول المقام في بيت أبيها بلا زوج حتى تطعن في السن، قالوا: سميت عاتقاً لأنها عتقت من امتنانها في الخدمة والخروج من الحوائج، وقيل: قاربت أن تتزوج فتعتق من قهر أبيها وأهلها وتستقل في بيت زوجها، والخدور البيوت، وقيل: الخدر ستر يكون في ناحية البيت.

(٢) قولها: «وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين» هو يفتح الهمزة والميم في أمر. فيه منع الحيض من المصلي. واختلف أصحابنا في هذا المنع فقال الجمهور: هو منع تنزيه لا تحريم، وسببه الصيانة والاحتراز من مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة، وإنما لم يحرم لأنه ليس مسجداً. وحكى أبو الفرج الدارمي من أصحابنا عن بعض أصحابنا أنه قال: يحرم المكث في المصلى على الحائض كما يحرم مكثها في المسجد لأنه موضع للصلاة فائتبه المسجد والصواب الأول.

١١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ مِيرِينَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ، قَالَتْ: كُنَّا نؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْمُخْبَأَةِ^(١) وَالْبَكْرِ، قَالَتْ: الْحَيْضُ يَخْرُجْنَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، يُكَبِّرْنَ مَعَ النَّاسِ^(٢). [أخرجه البخاري: ٩٧١].

١٢- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ مِيرِينَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ نَخْرُجَهُنَّ فِي الْفُطْرِ وَالْأَضْحَى، الْعَوَاتِقَ وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ^(٣)، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ خَدْنَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ^(٤)، قَالَ: «لَتَلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا»^(٥). [أخرجه البخاري: ٣٢٤ و ٩٧٤ و ٩٨٠ و ٩٨٢].

(١) وقولها في الرواية الأخرى «والمخبأة» هي بمعنى ذات الخدر، قال أصحابنا: يستحب إخراج النساء غير ذوات الهيات والمستحبات في العيدين دون غيرهن، وأجابوا عن إخراج ذوات الخدور والمخبأة بأن المفسدة في ذلك الزمن كانت مأمونة بخلاف اليوم، ولهذا صح عن عائشة رضي الله عنها: «لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل» قال القاضي عياض: واختلف السلف في خروجهن للعيدين، فرأى جماعة ذلك حقاً عليهن منهم أبو بكر وعلي وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، ومنهم من منعهن ذلك منهم عمرو والقاسم ويحيى الأنصاري ومالك وأبو يوسف، وأجاز أبو حنيفة مرة ومنعه مرة.

(٢) قولها في الحيض: «يكبرن مع النساء» فيه جواز ذكر الله تعالى للحنافض والجنب وإنما يحرم عليها القرآن. وقولها: يكبرن مع الناس دليل على استحباب التكبير لكل أحد في العيدين وهو مجمع عليه، قال أصحابنا: يستحب التكبير لبني العيدين وحال الخروج إلى الصلاة، قال القاضي: التكبير في العيدين أربعة مواطن: في السعي إلى الصلاة إلى حين يخرج الإمام والتكبير في الصلاة وفي الخطبة وبعد الصلاة. أما الأول فاختلّفوا فيه فاستحبّه جماعة من الصحابة والسلف فكانوا يكبرون إذا خرجوا حتى يبلغوا المصلى يرفعون أصواتهم، وقال الأوزاعي ومالك والشافعي وزاد استحبابه ليلة العيدين، وقال أبو حنيفة: يكبر في الخروج للأضحى دون الفطر، وخالفه أصحابنا فقالوا بقول الجمهور، وأما التكبير بتكبير الإمام في الخطبة فمالك يراه وغيره ياباه.

وأما التكبير المشروع في أول صلاة العيد فقال الشافعي: هو سبع في الأولى غير تكبيرة الإحرام وخمس في الثانية غير تكبيرة القيام، وقال مالك وأحمد وأبو ثور كذلك لكن سبع في الأولى إحداهن تكبيرة الإحرام، وقال الثوري وأبو حنيفة: خمس في الأولى وأربع في الثانية بتكبيرة الإحرام والقيام، وجمهور العلماء يرى هذه التكبيرات متوالية متصلة، وقال عطاء والشافعي وأحمد: يستحب بين كل تكبيرتين ذكر الله تعالى، وروي هذا أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما التكبير بعد الصلاة في عيد الأضحى فاختلف علماء السلف ومن بعدهم فيه على نحو عشر مذاهب هل ابتداءه من صبح يوم عرفة أو ظهره؟

أو صبح يوم النحر أو ظهره؟ وهل انتهؤه في ظهر يوم النحر أو ظهر أول أيام النحر؟ أو في صبح أيام التشريق أو ظهره أو عصره؟ واختار مالك والشافعي وجماعة ابتداءه من ظهر يوم النحر وانتهائه صبح آخر أيام التشريق. وللشافعي قول إلى العصر من آخر أيام التشريق، وقول أنه من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، وهو الراجح عند جماعة من أصحابنا وعليه العمل في الأمصار.

(٣) قولها: «ويشهدن الخير ودعوة المسلمين» فيه استحباب حضور جماع الخير ودعاء المسلمين وحلق الذكر والعلم ونحو ذلك.

(٤) قوله: «لا يكون لها جلباب» قال النظر بن شميل: هو ثوب أقصر وأعرض من الحمار وهي المقنعة تغطي به المرأة رأسها، وقيل هو

(١) قوله: «عن عيد الله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد رضي الله عنه وفي الرواية الأخرى عن عيد الله عن أبي واقد قال: «سألني عمر بن الخطاب هكذا في جميع النسخ، فالرواية الأولى لأم سلمة لأن عيد الله لم يدرك عمر، ولكن الحديث صحيح بلا شك متصل من الرواية الثانية فإنه أدرك أبا واقد بلا شك وسمعه بلا خلاف، فلا عتب على مسلم حيث في روايته فإنه صحيح متصل والله أعلم.

١٥- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ ضَمْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ.

عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: عَمَّا قَرَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ الْيَوْمِ فَقُلْتُ: بِاقْتِرَبِ السَّاعَةِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الْمَجِيدُ.

٤- باب الرخصة في اللعب، الذي

لا مَقْصِدَ فِيهِ فِي أَيَّامِ الْعِيدِ

١٦- (٨٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ، تُغَنِّيَانِ بِنَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ، يَوْمَ بُعِثَ ^(١)، قَالَتْ: وَلَيْسَتْا بِمُغَنِّيَتَيْنِ ^(٢)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ائِمَّزْمُورِ الشَّيْطَانِ ^(٣) فِي يَتِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٤)، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا». [أخرجه البخاري: ٩٥٢ و ٣٩٣١].

(١) أما بعث فبضم الباء الموحدة وبالعين المهملة ويجوز صرفه وترك صرفه وهو الأشهر وهو يوم جرت فيه بين قبيلتي الأنصار الأوس والخزرج في الجاهلية حرب وكان الظهور فيه للأوس، قال القاضي: قال الأكثرون من أهل اللغة وغيرهم هو بالعين المهملة، وقال أبو عبيدة: بالغين المعجمة والمشهور المهملة كما قدمناه.

(٢) وقولها: «وليسنا بمغنيتين» معناه ليس الغناء عادة لهما ولا هما معروفتان به. واختلف العلماء في الغناء فأباحه جماعة من أهل الحجاز وهي رواية عن مالك، وحرره أبو حنيفة وأهل العراق، ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واحتج المجوزون بهذا الحديث، وأجاب الآخرون بأن هذا الغناء إنما كان في الشجاعة والقتل والحلق في القتال ونحو ذلك مما لا مفسدة فيه، بخلاف الغناء المشتمل على ما يهيج النفوس على الشر ويعملها على البطالة والقيح.

قال القاضي: إنما كان غناؤهما بما هو من أشعار الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور والغلبة، وهذا لا يهيج الجوارح على شر، ولا إنشادها لذلك من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإشادة ولهذا قالت:

توب واسع دون الرداء تغطي به صدرها وظهرها، وقيل هو كالملاءة والملحفة، وقيل هو الإزار وقيل الخمار.

(٥) قوله رضي الله عنه: «التلبسها أختها من جلبابها» الصحيح أن معناه لتلبسها جلباباً لا يحتاج إلى عارية، وفيه الحث على حضور العيد لكل أحد وعلى المواسة والتعاون على البر والتقوى.

٢- باب ترك الصلاة قبل العيد وبَعْدَهَا فِي الْمُصَلَّى

١٣- (٨٨٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ اضْحَىٰ أَوْ فِطْرٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ^(١)، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتْ الْمَرْأَةُ تَلْقِي خُرُصَهَا وَتَلْقِي سِخَابَهَا ^(٢).

(١) قوله: «فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها» فيه أنه لا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها، واستدل به مالك في أنه يكره الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، قال الشافعي وجماعة من السلف: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة والكوفيون: لا يكره بعدها وتكره قبلها، ولا حجة في الحديث لمن كرهها لأنه لا يلزم من ترك الصلاة كراهتها والأصل أن لا منع حتى يثبت.

(٢) قوله: «وتلقى سخابها» هو بكسر السين وبالحاء المعجمة وهو قلادة من طيب معجون على هيئة الخرز يكون من مسك أو قرنفل أو غيره من الطيب ليس فيه شيء من الجوهر وجمعه سخب ككتاب وكتب.

١٣- () وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. جَمِيعًا، عَنْ غُنْدَرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أخرجه البخاري: ٩٦٤ و ٩٨٩ و ١٤٣١ و ٥٨٨١ و ٥٨٨٣]. وانظر الحديث السابق برقم (١) من هذا الباب.]

٣- باب مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

١٤- (٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ضَمْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِي ^(١): «مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟» فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِقِ، وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ، وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ.

(٣) فيه جواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد، ويتحقق به ما في معناه من الأسباب المعينة على الجهاد وأنواع البر، وفيه جواز نظر النساء إلى لعب الرجال من غير نظر إلى نفس البدن، وأما نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي فإن كان بشهوة فحرام بالاتفاق، وإن كان بغير شهوة ولا غافة فتنة ففي جوازه وجهان: لأصحابنا أصحابهما تحريره لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ ولقوله ﷺ «لَمْ يَكُنْ سَلَمَةٌ وَأَمَّ حَبِيبَةٌ» احتجاً عنه أي عن ابن أم مكتوم فقالتا: إنه أعمى لا يبصرنا، فقال ﷺ «العميان أتما أليس تبصرانه؟» وهو حديث حسن رواه الترمذي وغيره وقال هو حديث حسن. وعلى هذا أجابوا عن حديث عائشة بجوابين وأقواهما أنه ليس فيه أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم وإنما نظرت لعينهم وحراهم، ولا يلزم من ذلك تعدد النظر إلى البدن، وإن وقع النظر بلا قصد صرفته في الحال. والثاني لعل هذا كان قبل نزول الآية في تحريم النظر، وأنها كانت صغيرة قبل بلوغها فلم تكن مكلفة على قول من يقول: إن للصغير المراهق النظر والله أعلم. وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من الرافة والرحمة وحسن الخلق والمعاشرة بالمعروف مع الأهل والأزواج وغيرهم.

(٤) معناه أنها تحب اللهو والتفرج والنظر إلى اللعب حباً بليغاً، وتحرص على إدامته ما أمكنها ولا عمل ذلك إلا بعذر من تطويل. وقولها: فاقدروا هو بضم الدال وكسرهما لغتان حكاهما الجوهري وغيره وهو من التقدير أي قدروا رغبنا في ذلك إلى أن تنتهي. وقولها: العربة هو بفتح العين وكسر الراء والباء الموحدة ومعناها المشية للعب المحبة له.

١٨- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ، فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَسْتُرُنِي بِرِدَائِي، لِكَيْ أَنْظُرَ إِلَى لَبِيبِهِمْ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ، فَأَقْدِرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْخَدِيجَةِ السَّنْ، حَرِيصَةً عَلَى اللَّهِ. (إخرجه البخاري: ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٣٥٢٩ و ٣٥٣٠ و ٥١٩٠ و ٥٢٣٦).

١٩- () حَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَثَوْنُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَغْتَابَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوْلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَجَبْتُ عَلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «دَعَهُمَا». فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَهُمَا فَخَرَجَتَا، وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالذَّرْقِ وَالْجِرَابِ، فَأَمَّا مَا لَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا قَالَ: «تَشْتَهَيْنِ»

وليستا بمغنيين أي ليستا بمن يتغنى بعبادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفراش والتشبيب بأهل الجمال وما يحرك النفوس ويبعث الهوى والنزول كما قيل: الغنا في الزنا، وليستا أيضاً ممن اشتهر وعرف بإحسان الغناء الذي فيه غطيظ وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن، ولا ممن اتخذ ذلك صنعة وكسباً، والعرب تسمي الإنشاد غناء وليس هو من الغناء المختلف فيه بل هو مباح، وقد استجازت الصحابة غناء العرب الذي هو مجرد الإنشاد والترنم وأجازوا الجداء، وفعلوه بحضرة النبي ﷺ، وفي هذا كله إباحة مثل هذا وما في معناه، وهذا ومثله ليس محرماً ولا يخرج الشاهد.

(٣) قوله: «أهزمور الشيطان» هو بضم الميم الأولى وفتحها والضم أشهر ولم يذكر القاضي غيره، ويقال أيضاً مزمار بكسر الميم وأصله صوت بصفر، والزمر الصوت الحسن ويطلق على الغناء أيضاً.

(٤) قوله: «أهزمور الشيطان» في بيت رسول الله ﷺ فيه أن مواضع الصالحين وأهل الفضل تنزه عن الهوى واللغو ونحوه وإن لم يكن فيه إثم، وفيه أن التابع للكبير إذا رأى بحضرة ما يستكر أو لا يليق بمجلس الكبير ينكره ولا يكون بهذا افتياتاً على الكبير، بل هو أدب ورعاية حرمة وإجلال للكبير من أن يتولى ذلك بنفسه وصيانة لمجسه، وإنما سكنت النبي ﷺ عنهن لأنه مباح لمن وتسجى بثوبه وحول وجهه إعراضاً عن اللهو ولئلا يستحين فيقطعن ما هو مباح لهن، وكان هذا من رافته ﷺ وحلمه وحسن خلقه.

١٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِيهِ: جَارِيَتَانِ تَلْعَبَانِ بِدَفٍّ.^(١)

١٧- () حَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامِ مِنَى^(٢)، تَغْتَابَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسَجًى بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْهُ، وَقَالَ: «دَعَهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ! فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ». وَقَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ، وَأَنَا جَارِيَةٌ^(٣)، فَأَقْدِرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْعَرَبِيَةِ الْخَدِيجَةِ السَّنْ.^(٤) (إخرجه البخاري: ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٣٥٢٩ و ٣٥٣٠).

(١) قوله: «جاريتان تلعبان بدف» هو بضم الدال وفتحها والضم أنصح وأشهر، ففيه مع قوله ﷺ: هذا عيدنا أن ضرب دف العرب مباح في يوم السرور والظاهر وهو العيد والعرس والحتان.

(٢) قوله: «في أيام منى» يعني الثلاثة بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، ففيه أن هذه الأيام داخلة في أيام العيد، وحكمه جار عليه في كثير من الأحكام لجواز التضحية وتحريم الصوم واستحباب التكبير وغير ذلك.

تَنْظُرِينَ؟^(٢) فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَأَتْهُ، خَذَنِي عَلَى خَدِّي، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ»^(١). حَتَّى إِذَا مَلِلْتُ قَالَ: «حَسْبُكَ؟»^(٣) فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَادْعُنِي». أَخْرَجَهُ الْبَغْدَادِيُّ: ٩٤٩ و ٩٥٠، ٢٩٠٦، ٩٥٠ و ٩٠٧.

(١) قوله ﷺ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» هو بفتح المزة وإسكان الراء، ويقال بفتح الفاء وكسرهما وجهان حكاهما القاضي عياض وغيره والكسر أشهر هو لقب للحبشة، ولقطة دونكم من ألفاظ الإغراء وحذف المجرى به تقديره عليكم بهذا اللعب الذي اتم فيه، قال الخطابي وغيره: وشأنها أن يتقدم الاسم كما في هذا الحديث وقد جاء تأخيرها شاذاً كقوله: يا أيها المائح دلوي دونكا.

(٢) قوله ﷺ: «حسبك» هو استفهام بدليل قولها قلت نعم تقديره حسبك أي هل يكفيك هذا القدر.

٢٠- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ حَبْشٌ يَزِفْنُونَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ^(١)، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعْتُ رَأْسِي، عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَلْتِي أَنْصَرِفُ، عَنْ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ.

(١) قولها: «جاء حبش يزفنون في يوم عيد في المسجد» هو بفتح الباء وإسكان الزاي وكسر الفاء ومعناه يرقصون، وحمله العلماء على التوثب بسلامتهم ولعبهم بحراهم على قريب من هيئة الراقص، لأن معظم الروايات إنما فيها لعبهم بحراهم فيتأول هذه اللفظة على موافقة سائر الروايات.

٢٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنْ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ.

كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرَا: فِي الْمَسْجِدِ.

٢١- () وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ^(١) الْعُمِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمُ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ (وَاللَّفْظُ لِعُقْبَةَ) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيرٍ.

أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ، أَنَّهَا قَالَتْ: لِلْعُيَيْنِ: وَوَدْتُ أَنِّي أَرَاهُمْ، قَالَتْ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَمَتُ عَلَى الْبَابِ أَنْظُرُ بَيْنَ أَذْنَيْهِ وَعَائِقُوهُ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ.

(٢) هكذا هو في كل النسخ، ومعناه أن عطاء شك هل قال هم فرس أو حبش؟ بمعنى هل هم من الفرش أو من الحبشة؟ وأما ابن عتيق فجزم بأنهم حبش وهو الصواب. قال القاضي عياض: وقوله قال ابن عتيق هكذا هو عند شيخنا وعند الباجي، وقال لي ابن عمير قال وفي نسخة أخرى قال لي ابن أبي عتيق قال صاحب المشرق والمطالع الصحيح ابن عمير وهو عبيد بن عمير المذكور في السند والصواب.

٢٢- (٨٩٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: يَتَنَمَّا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَرَائِبِهِمْ، إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَهْرَوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ يَحْصِيهِمْ بِهَا.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُمْ، يَا عُمَرُ!». أَخْرَجَهُ الْبَغْدَادِيُّ: ٢٩٠٦.